Sumer Journal of Legal Sciences
مجلة سومر للعلوم القانونية
P. ISSN: -3081-1082

Vol. (1), No. (1), March 2026
Pages 405-426

المجلد (١) العدد (١) آذار ٢٠٢٦
الصفحة ٤٠٥ ـ ٤٢٦

The Causes Leading to Drug Crimes and Their Legal and Social Implications in Iraq.

Abeer Jaafar Hattab
Univ University of Maysan – College of Medicine

Abstract:

Drug-related crimes are among the most serious criminal phenomena threatening Iraqi society due to their profound legal, social, and psychological consequences for individuals, families, and the community. This phenomenon has worsened significantly in Iraq in recent years as a result of a number of interconnected factors, most notably personal and social factors such as negative peer influence, weak parental supervision, and the impact of media and the internet, in addition to economic and security factors that have contributed to the spread of drugs. Therefore, it is necessary to shed light on the causes leading to drug-related crimes and to clarify their legal ramifications under Iraqi legislation, as well as their social and psychological effects, which lead to behavioral problems, weakened social cohesion, and in some cases, suicide or the commission of other crimes. This will contribute to strengthening legal and social efforts to combat these crimes and reduce their risks.

Keywords :Drug Crimes – Causes – Legal Implications – Social Implications – Iraqi Society

1: Email: eabir.mcm@uomisan.edu.iq
2 : Email:

Submitted: 3-11-2026
Accepted: 11-2-2026
Published: 7-3-2026

Authors: 2026, College of Law - Sumer University. This is an open- access article under the CC BY 4.0 (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الأسباب المؤدية لجرائم المخدرات وانعكاساتها القانونية والاجتماعية في العراق

م. م عبير جعفر حطاب
جامعة ميسان – كلية الطب

الملخص

تُعدّ جرائم المخدرات من أخطر الظواهر الإجرامية التي تهدد المجتمع العراقي لما تخلّفه من آثار قانونية واجتماعية ونفسية جسيمة تمسّ الفرد والأسرة والمجتمع. وقد تفاقمت هذه الظاهرة في العراق بصورة ملحوظة عبر السنوات الأخيرة نتيجة جملة من الأسباب المتداخلة، من أبرزها العوامل الشخصية والاجتماعية مثل رفاق السوء، وضعف الرقابة الأسرية، وتأثير وسائل الإعلام والإنترنت، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والأمنية التي أسهمت في انتشار المخدرات. وبالتالي يستوجب تسليط الضوء على الأسباب المؤدية لارتكاب جرائم المخدرات وبيان انعكاساتها القانونية في ضوء التشريع العراقي إضافة إلى آثارها الاجتماعية والنفسية التي تؤدي إلى اختلال السلوك وضعف الانتماء المجتمعي وقد تصل في بعض الحالات إلى الانتحار أو ارتكاب جرائم أخرى، بما يُسهم في تعزيز الجهود القانونية والاجتماعية لمكافحة هذه الجرائم والحد من مخاطرها.

الكلمات المفتاحية: جرائم المخدرات – الأسباب – الآثار القانونية – الآثار الاجتماعية – المجتمع العراقي

المقدمة

أولا/ فكرة موضوع البحث:

توصف جرائم المخدرات من أخطر الظواهر الإجرامية التي تواجه المجتمعات المعاصرة لما تنطوي عليه من آثار قانونية واجتماعية ونفسية خطيرة تهدد أمن المجتمع واستقراره. وقد شهد العراق عبر السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في معدلات تعاطي المخدرات والاتجار بها نتيجة لجملة من العوامل المتداخلة منها ما هو اجتماعي واقتصادي وأمني الأمر الذي انعكس سلبًا على البنية المجتمعية وأدى إلى تفشي أنماط سلوكية منحرفة وارتفاع معدلات الجريمة. وتكمن خطورة هذه الجرائم في كونها لا تقتصر آثارها على المتعاطي أو الجاني فحسب بل تمتد لتطال الأسرة والمجتمع وتؤثر في فئة الشباب التي تمثل الركيزة الأساسية لبناء الدولة. وانطلاقًا من ذلك تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأسباب المؤدية لجرائم المخدرات وتحليل انعكاساتها القانونية والاجتماعية في ضوء التشريع العراقي بما يسهم في فهم أعمق لهذه الظاهرة وسبل معالجتها.

ثانياً/ أهمية البحث: –

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

تنبع أهمية هذا البحث من خطورة جرائم المخدرات وما تخلّفه من آثار مدمّرة على المجتمع العراقي ولاسيما في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها البلد خلال العقود الأخيرة. إذ إن انتشار المخدرات يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن المجتمعي ويؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية وازدياد معدلات الانحراف والجريمة. كما تبرز أهمية البحث عبر إسهامه في تشخيص الأسباب الحقيقية التي تقف وراء انتشار جرائم المخدرات وبيان دور التشريع العراقي في مواجهتها والحد من آثارها فضلًا عن تقديم رؤية علمية تساعد الجهات المختصة وصنّاع القرار والمؤسسات التربوية والاجتماعية على تبني سياسات وقائية وعلاجية أكثر فاعلية لمكافحة هذه الظاهرة.

ثالثا/ أهداف البحث: –

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة جرائم المخدرات في العراق دراسة علمية تحليلية تسعى إلى الكشف عن الأسباب والعوامل المؤدية إلى ارتكابها، سواء كانت شخصية أو اجتماعية أو اقتصادية أو أمنية. كما يهدف إلى تحليل الانعكاسات القانونية المترتبة على هذه الجرائم من خلال الوقوف على موقف التشريع العراقي والعقوبات المقررة لمكافحتها إلى جانب بيان الآثار الاجتماعية والنفسية التي تتركها جرائم المخدرات على الفرد والأسرة والمجتمع.

رابعاً/ إشكالية البحث: –

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيس يتمثل في معرفة الأسباب التي أدت إلى انتشار جرائم المخدرات في العراق، والوقوف على أبرز انعكاساتها القانونية والاجتماعية. وتزداد أهمية هذه الإشكالية في ظل تزايد معدلات هذه الجرائم وتنوع أشكالها الأمر الذي يثير تساؤلات متعددة بشأن مدى كفاية النصوص القانونية في مواجهتها، ودور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تفاقمها فضلاً عن الآثار السلبية التي تتركها على الاستقرار الاجتماعي والأمن المجتمعي. ومن ثمّ يحاول البحث معالجة هذه الإشكالية من خلال تحليل الظاهرة في أبعادها المختلفة وصولًا إلى رؤية متكاملة لسبل معالجتها.

خامساً/ منهجية البحث:–

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي في تشخيص وبيان ظاهرة جرائم المخدرات من حيث مفهومها وأسبابها وانعكاساتها الاجتماعية والنفسية، اعتمد البحث كذلك على المنهج التحليلي في دراسة النصوص القانونية التي تناولت جرائم المخدرات في التشريع العراقي ولا سيما قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

لسنة ٢٠١٧، وذلك من خلال تحليل الأحكام القانونية المتعلقة بالتجريم والعقاب والقيود الإجرائية وبيان مدى فاعليتها في مواجهة هذه الجرائم والحد من آثارها القانونية والاجتماعية وقد تم دعم ذلك بالرجوع إلى المصادر الفقهية والقانونية المتخصصة.

سادساً/ خطة البحث

يتناول هذا البحث دراسة الأسباب المؤدية لجرائم المخدرات في العراق وبيان انعكاساتها القانونية والاجتماعية وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين رئيسين. يُعالج المبحث الأول الأسباب المؤدية لجرائم المخدرات، أما المبحث الثاني، فيتناول الانعكاسات القانونية والاجتماعية لجرائم المخدرات.

المبحث الأول

الأسباب المؤدية لجرائم المخدرات في العراق

تُعدّ جرائم المخدرات من أخطر الظواهر الإجرامية التي تواجه المجتمع العراقي في الوقت الحاضر لما تخلّفه من آثار سلبية جسيمة تمس الفرد والأسرة والمجتمع وتهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي وقد ارتبط تفشي هذه الجرائم بجملة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي مرّ بها العراق وأسهمت مجتمعة في تهيئة بيئة ملائمة لانتشار تعاطي المخدرات والانخراط في الأنشطة الإجرامية المرتبطة بها ولا سيما بين فئة الشباب[١]، وانطلاقاً من ذلك يهدف هذا المبحث إلى بيان أبرز الأسباب والعوامل المؤدية إلى جرائم المخدرات في العراق من خلال تناول الأسباب الشخصية والاجتماعية في المطلب الأول، وما يرتبط بها من ضغوط نفسية وتفكك أسري وضعف في منظومة القيم الاجتماعية، في حين يُخصَّص المطلب الثاني لبحث الأسباب الاقتصادية والأمنية المتمثلة بتدهور الأوضاع المعيشية وانعدام الاستقرار الأمني وضعف السيطرة على المنافذ الحدودية وتطبيق القانون لما لذلك من أثر مباشر في تفشي هذه الجرائم وخطورتها على الأمن المجتمعي[٢].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المطلب الأول

الأسباب الشخصية والاجتماعية لارتكاب جرائم المخدرات

تعد جرائم المخدرات من أخطر أشكال السلوك الإجرامي التي تواجه المجتمعات المعاصرة لما تنطوي عليه من أبعاد معقّدة تتداخل فيها الجوانب النفسية والاجتماعية والأخلاقية فضلاً عن آثارها القانونية والأمنية وقد شهد المجتمع العراقي في السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في معدلات ارتكاب جرائم المخدرات سواء على مستوى التعاطي أو الاتجار أو الترويج[٣].

وانطلاقاً من أهمية تحليل هذه الجوانب، يقتضي الأمر تناول الأسباب الشخصية لارتكاب جرائم المخدرات في الفرع الأول ثم بيان الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم المخدرات في الفرع الثاني لما لذلك من دور أساسي في فهم الظاهرة ووضع الأسس العلمية والقانونية لمعالجتها.

الفرع الأول

الأسباب الشخصية لارتكاب جرائم المخدرات

تنعكس عمق التحولات التي طرأت على بنية المجتمع نتيجة الظروف الاستثنائية التي مرّ بها البلد ويُعد الوقوف على الأسباب الشخصية والاجتماعية الكامنة وراء هذه الجرائم خطوة أساسية لفهم[الظاهرة وتحليلها تحليلاً علمياً يسهم في وضع المعالجات القانونية والاجتماعية المناسبة لقد أفرزت التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدها العراق حالة من عدم الاستقرار العام[٤]، انعكست بشكل مباشر على الحالة النفسية والاجتماعية للأفراد فالحروب المتعاقبة وما رافقها من عنف ودمار وفقدان للأمن الاجتماعي أسهمت في زعزعة التوازن النفسي لدى شريحة واسعة من المجتمع، وأضعفت قدرة الأفراد على التكيف مع متطلبات الحياة اليومية وقد أدت هذه الظروف إلى تنامي مشاعر الإحباط واليأس والقلق ولا سيما لدى فئة الشباب، الذين وجد بعضهم في تعاطي المواد المخدرة وسيلة للهروب من الواقع والتخفيف المؤقت من الضغوط النفسية والاجتماعية التي يعانون منها[٥].

كما أن التفكك الأسري وتراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية السليمة يُعدان من العوامل المؤثرة في انتشار جرائم المخدرات فالأسرة تمثل الإطار الأول الذي يتشكل فيه سلوك الفرد وقيمه واتجاهاته وأي خلل

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

يصـيب هذا الإطار ينعكس سـلباً على سـلوك الأبناء وقد أدت كثرة المشـكلات الأسـرية وانشـغال الوالدين وضـعف الرقابة والتوجيه إلى حرمان الأبناء من الإرشاد السليم مما يجعلهم أكثر عرضـة للانحراف والانجراف نحو رفقة السـوء وبالتالي الوقوع في دائرة تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم المرتبطة بها ويضـاف إلى ذلك اعتماد بعض الأسر أساليب تربوية خاطئة كالقسوة المفرطة أو الإهمال أو التدليل الزائد الأمر الذي يسهم في تكوين شـخصـية غير متوازنة تعجز عن التفاعل الإيجابي مع المجتمع [٦].ومن ناحية أخرى شـهد المجتمع العراقي تراجعاً ملحوظاً في منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية نتيجة الانفتاح غير المنضـبط على أنماط ثقافية وسلوكية دخيلة رافقتها الثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة وقد أسهم هذا الانفتاح في ظل غياب الرقابة الأسـرية والمجتمعية في نشـر سـلوكيات منحرفة لم تكن مألوفة من قبل، وكان من أبرزها تعاطي المخدرات بين فئات عمرية مختلفة كما أن ضـعف الوعي المجتمعي بمخاطر المخدرات وقلة البرامج التثقيفية والإرشادية أسهما في التقليل من خطورة هذه الظاهرة في نظر بعض الأفراد مما شجع على انتشارها واتساع نطاقها ولا يمكن إغفال أثر سهولة الحصول على المواد المخدرة ولا سيما بعض الحبوب والعقاقير الطبية التي تُستعمل لأغراض علاجية مشروعة إلا أن ضعف الرقابة على صرفها وتداولها أدى إلى إساءة استخدامها وتحويلها إلى مواد مخدرة يتم تعاطيها خارج الإطار الطبي وقد سـاعد توفر هذه المواد داخل المجتمع إلى جانب رخص ثمنها وخفة وزنها على انتشـارها بين الشـباب خاصـة في ظل ضـعف تطبيق القانون بحق المتجاوزين والمتاجرين الأمر الذي عزز الشعور بالإفلات من العقاب وشجع على ارتكاب هذه الجرائم. وفي ضـوء ما تقدم يتضـح أن جرائم المخدرات لا تنشـأ من عامل واحد بل هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل شخصية تتعلق بالحالة النفسية للفرد واستعداده للانحراف وعوامل اجتماعية ترتبط بالأسرة والمحيط الاجتماعي ومنظومة القيم السائدة في المجتمع[٧].

توصف الأسباب الشخصية من المرتكزات الأساسية في تفسير السلوك الإجرامي المتعلق بالمخدرات إذ ترتبط ببنية الشخصية والتكوين النفسي والمعرفي للفرد وتتفاعل مع السياق الاجتماعي والاقتصادي المحيط به بما يؤدي إلى تهيئة الاستعداد الداخلي لارتكاب هذا النوع من الجرائم ولا سيما في المجتمع العراقي الذي شهد تحولات أمنية واجتماعية عميقة عبر السنوات الماضية [٨].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

أولاً: الاضطرابات النفسية واضطرابات الشخصية

يعاني عدد من مرتكبي جرائم المخدرات من اضطرابات نفسية أو سمات شخصية منحرفة كاضطراب الشخصية المعادية للمجتمع الذي يتسم بضعف الشعور بالمسؤولية وغياب التعاطف مع الآخرين الأمر الذي يسهم في تقبل السلوك الإجرامي بوصفه وسيلة مشروعة لتحقيق المصلحة الشخصية(٩).

كما تؤدي الاضطرابات الانفعالية وعدم الاستقرار العاطفي إلى ضعف القدرة على ضبط السلوك ولا سيما لدى فئة الشباب الذين تعرضوا لصدمات نفسية ناجمة عن النزاعات المسلحة أو فقدان الأمان الأسري.

مثال: أظهرت بعض القضايا المنظورة أمام المحاكم الجنائية في بغداد ونينوى وجود سوابق علاج نفسي أو مؤشرات اضطراب سلوكي لدى متهمين بجرائم الترويج والاتجار بالمخدرات.

ثانياً: الإدمان وتأثيره في السلوك الإجرامي

يشكل الاعتماد على المواد المخدرة عاملاً شخصياً حاسماً في ارتكاب الجرائم إذ يؤدي الإدمان إلى اختلال منظومة القيم لدى الفرد وتراجع قدرته على التمييز بين السلوك المشروع وغير المشروع.

تسهم التأثيرات المعرفية للمخدرات ولا سيما المواد الاصطناعية المنتشرة في بعض المحافظات العراقية في إضعاف الإدراك والقدرة على اتخاذ القرار السليم مما يدفع المتعاطي إلى الانخراط في أنشطة إجرامية لتمويل تعاطيه(١٠).

مثال: بينت تقارير مديرية شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية تحول عدد من المتعاطين في محافظات الجنوب إلى مروجين صغار داخل الأحياء السكنية لتأمين احتياجاتهم اليومية.

ثالثاً: الدوافع النفعية والطموح غير المشروع

يتجه بعض الأفراد إلى ارتكاب جرائم المخدرات بدافع تحقيق مكاسب مالية سريعة مستندين إلى تصور شخصي خاطئ يعدّ هذه الجرائم أقل خطورة مقارنة بغيرها من الجرائم التقليدية يتعزز هذا الدافع لدى الأفراد الذين يعانون من الإحباط الشخصي أو الفشل في الاندماج في سوق العمل، فيلجؤون إلى النشاط الإجرامي كبديل غير مشروع لتحقيق الاستقرار المادي.

مثال: في المحافظات الحدودية مثل ميسان وذي قار تورط بعض الشباب العاطلين عن العمل في نقل المواد المخدرة مقابل عوائد مالية مغرية قياساً بمستوى الدخل المحلي.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

رابعاً: ضعف الوازع الأخلاقي والرقابة الذاتية

يسهم ضعف التنشئة القيمية وتراجع دور الأسرة والمؤسسات التربوية في إضعاف الرقابة الذاتية للفرد مما يجعله أكثر قابلية لتبرير السلوك الإجرامي في هذا السياق قد يُنظر إلى الاتجار أو التعاطي بوصفه مسألة شخصية لا تمس الصالح العام متجاهلين الآثار الاجتماعية والأمنية الخطيرة لهذه الجرائم.

مثال: تسجل بعض الأحكام القضائية أقوالاً لمتهمين يبررون أفعالهم بعدم إدراكهم لحجم الضرر الذي تلحقه المخدرات بالمجتمع.

خامساً: الحاجة إلى الانتماء وإثبات الذات

تمثل الرغبة في الانتماء الاجتماعي وإثبات المكانة الشخصية دافعاً مهماً لارتكاب جرائم المخدرات ولا سيما لدى فئة الشباب والأحداث توفر شبكات المخدرات بيئة بديلة تمنح الفرد شعوراً زائفاً بالقوة والحماية خصوصاً في المناطق التي تعاني من ضعف الروابط الأسرية أو الهشاشة الاجتماعية.

مثال: في بعض الأحياء الشعبية في بغداد والبصرة انجذاب عدد من الأحداث إلى جماعات ترويج المخدرات نتيجة الإغراءات المادية والاعتبار الاجتماعي داخل المحيط المحلي.

سادساً: التشوهات المعرفية وتبرير الفعل الجرمي

يعتمد مرتكبو جرائم المخدرات على آليات تبرير ذاتية تهدف إلى تخفيف الشعور بالذنب مثل إلقاء اللوم على الظروف الاقتصادية أو ضعف الرقابة القانونية، كذلك يسهم الاعتقاد بإمكانية الإفلات من العقاب نتيجة الفساد أو ضعف تطبيق القانون في بعض المراحل في تعزيز الجرأة على ارتكاب الجريمة.

مثال: يعتقد بعض المتهمين أن العلاقات الاجتماعية أو الوساطات قادرة على تقليل المسؤولية القانونية وهو ما يشجع على تكرار السلوك الإجرامي.

الفرع الثاني

الأسباب الاجتماعية المؤدية لانتشار جرائم المخدرات

تُعدّ الأسباب الاجتماعية من أبرز العوامل المؤدية إلى انتشار جرائم المخدرات في المجتمع العراقي إذ ترتبط هذه الظاهرة ارتباطًا وثيقًا بالبنية الاجتماعية وما طرأ عليها من تحولات عميقة عبر السنوات الأخيرة، ولا سيما في المدة الممتدة من عام ٢٠٢٠ ولغاية عام ٢٠٢٥. فقد أسهمت حالة التفكك الأسري وضعف الرقابة الأسرية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

وتراجع الدور التربوي والتعليمي إلى جانب انتشار أنماط اجتماعية سلبية في خلق بيئة اجتماعية حاضنة لتعاطي المخدرات والانخراط في الجرائم المرتبطة بها[١١] ولا سيما بين فئة الشباب ويُعدّ التفكك الأسري من أخطر العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انتشار جرائم المخدرات إذ يؤدي غياب أحد الوالدين أو انشغالهما أو سوء القدوة داخل الأسرة، إلى انحراف الأبناء وفقدانهم منظومة القيم والضوابط الأخلاقية[١٢]. كما أن وجود أحد الوالدين متعاطيًا أو متورطًا في جرائم المخدرات يُسهم في ترسيخ السلوك المنحرف داخل الأسرة ويُضعف الانتماء الأسري والاجتماعي الأمر الذي يدفع الأبناء إلى تقليد هذا السلوك أو البحث عن بدائل سلبية خارج الإطار الأسري. كما أسهم ضعف المؤسسات الاجتماعية والتربوية وتراجع فاعلية المدرسة ودور العبادة ومنظمات المجتمع المدني في الحد من التوعية بمخاطر المخدرات مما أتاح انتشار ثقافة التساهل مع التعاطي أو اعتباره سلوكًا اعتياديًا في بعض الأوساط الاجتماعية ويُضاف إلى ذلك تأثير جماعة الرفاق ولا سيما في البيئات الفقيرة أو الهامشية حيث يُعدّ الانتماء إلى جماعات منحرفة أحد أهم دوافع التعاطي والاتجار بالمخدرات بوصفه وسيلة للاندماج الاجتماعي أو إثبات الذات وقد كشفت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية العراقية عن تصاعد خطير في حجم الظاهرة خلال عام ٢٠٢٥، إذ شهد الربع الأول من العام القبض على (٣٠٠٦) متهمين في قضايا مخدرات مع صدور أحكام بحق (٩٧٣) مدانًا فضلًا عن ضبط أكثر من(٢ طن و١٦٦ كغم) من المواد المخدرة[١٣] قبل أن يرتفع إجمالي المضبوطات إلى أكثر من (٣ أطنان) مع تقدم أشهر العام وإتلاف قرابة (٥ أطنان) من المخدرات في عمليات رسمية متعددة وتُعدّ هذه الأرقام مؤشرًا واضحًا على اتساع القاعدة الاجتماعية المتأثرة بهذه الظاهرة وخطورة انتشارها داخل المجتمع كما أن تصاعد عنف شبكات المخدرات وارتباطها بجماعات منظمة ومسلحة وما رافق ذلك من اشتباكات أسفرت عن قتلى وجرحى يعكس تحوّل المخدرات من سلوك اجتماعي منحرف إلى ظاهرة تهدد السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي. ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة معدلات الجريمة، وانتشار العنف، وتقويض الثقة بين أفراد المجتمع فضلًا عن إضعاف الشعور بالأمان الاجتماعي.

وبناءً على ما تقدم يتضح أن الأسباب الاجتماعية لانتشار جرائم المخدرات في العراق لا تنفصل عن السياق العام للتحولات الاجتماعية التي شهدها البلد وأن معالجة هذه الظاهرة تتطلب إلى جانب الحلول القانونية والأمنية إعادة بناء منظومة القيم الاجتماعية وتعزيز دور الأسرة والمؤسسات التربوية والمجتمعية بوصفها خط الدفاع الأول في مواجهة جرائم المخدرات والحد من انتشارها.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المطلب الثاني

الأسباب الاقتصادية والأمنية

تتأثر جرائم المخدرات بعدة عوامل وتعد الأبعاد الاقتصادية والأمنية من أهم المحركات التي تساهم في انتشار هذه الجرائم إذ تمثل هذه العوامل دوافع أساسية تجعل الأفراد أكثر استعدادًا للانخراط في نشاطات غير مشروعة كما تؤثر بشكل مباشر على تصميم السياسات الجنائية وفعالية التدخلات الوقائية ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم المطلب إلى فرعين رئيسين يسلطان الضوء على هذه الأبعاد(١٤).

الفرع الأول

الأسباب الاقتصادية ودورها في ارتكاب جرائم المخدرات

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا جوهريًا في دفع الأفراد نحو ارتكاب جرائم المخدرات إذ يمكن النظر إلى هذه الجرائم باعتبارها وسيلة لتحقيق مكاسب مالية سريعة خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف الفرص الاقتصادية أو تفاوت توزيع الموارد.

١- الدافع المالي المباشر: السعي وراء تحقيق أرباح مالية سريعة يعد من أبرز المحركات للسلوك الإجرامي إذ ينجذب الأفراد إلى تجارة المخدرات لارتفاع أرباحها مقارنة بالأنشطة الاقتصادية المشروعة ما يجعلها خيارًا مغريًا لتحقيق دخل سريع ومستقر نسبيًا.

٢- الأثر على الاقتصاد الوطني: تؤدي جرائم المخدرات إلى استنزاف الموارد الاقتصادية للدولة سواء عبر استغلال الأراضي الزراعية لزراعة المواد المخدرة بدل المحاصيل الغذائية أو عبر تخصيص موارد مالية كبيرة لمكافحة هذه الجرائم وتشمل هذه الموارد تكاليف التحقيق، الشرطة، المحاكم، السجون، والمراكز الصحية المتخصصة لعلاج الإدمان وهو ما يمثل عبئًا مباشرًا على الموازنة العامة(١٥).

٣- تحويل رؤوس الأموال نحو الأنشطة عالية الربح: يسعى بعض الأفراد إلى استثمار أموالهم في مجالات توفر أرباحًا مرتفعة وسريعة، ومنها تجارة المخدرات متجاوزين بذلك الأنشطة الاقتصادية القانونية الأقل ربحًا ما يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية ويحول الموارد عن المشاريع الإنتاجية المفيدة للمجتمع.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

٤- حماية المصالح الاقتصادية العامة: تهدف القوانين الجنائية إلى حماية مصالح الدولة الاقتصادية عبر تجريم الأفعال المتعلقة بالمخدرات بما يشمل حماية الموارد البشرية والأراضي الزراعية والموازنة العامة والتقليل من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على هذه الجرائم وبالتالي تُظهر السياسة الجنائية البُعد الوقائي والاقتصادي لتجريم المخدرات.

تشير الأدلة إلى أن الأسباب الاقتصادية تمثل محركًا رئيسيًا في ارتكاب جرائم المخدرات إذ ترتبط هذه الجرائم بالبحث عن الربح السريع وتحقيق المكاسب الشخصية على حساب الاقتصاد الوطني، مما يستدعي تدخل الدولة عبر التشريعات والسياسات الوقائية.

الفرع الثاني

الأسباب الأمنية ودور الرقابة على المنافذ في انتشار المخدرات

تلعب العوامل الأمنية ودور الرقابة على المنافذ دوراً بالغ الأهمية في تسهيل انتشار جرائم المخدرات حيث توفر بيئات ضعف الرقابة والفراغ الأمني فرصة لشبكات التهريب والاتجار بالمخدرات للتوسع.

١- ضعف الرقابة على الحدود: يؤدي ضعف الرقابة على المنافذ الحدودية سواء نتيجة نقص الموارد البشرية أو المعدات، أو ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة إلى سهولة تهريب المخدرات ما يعزز نشاط شبكات الاتجار غير المشروع.

٢- غياب الاستقرار الأمني المحلي: تستفيد شبكات المخدرات من المناطق التي تعاني من ضعف الأمن أو النزاعات السابقة حيث يوفر الفراغ الأمني بيئة ملائمة لتوسع النشاط الإجرامي وزيادة الانخراط في شبكات الترويج والتعاطي.

٣- الارتباط بين الأمن والسياسة الجنائية: يوضح ضعف الرقابة الأمنية أن السياسة الجنائية لا تقتصر على ضبط الجناة فقط بل تشمل حماية المجتمع والاقتصاد الوطني من الأضرار التي تنتج عن انتشار المخدرات بما في ذلك التكاليف المالية والاجتماعية المرتبطة بالمكافحة والعلاج.

٤- أهمية التنسيق الأمني: يتطلب الحد من انتشار المخدرات تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية ومراكز العلاج لضمان ضبط عمليات التهريب وتقديم الدعم اللازم للمدمنين وتقليل الأثر السلبي لهذه الجرائم على المجتمع والدولة.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

تشير المعطيات إلى أن العوامل الأمنية والحدودية تشكل محفزات رئيسة لانتشار جرائم المخدرات إذ يتيح ضعف الرقابة والفراغ الأمني نمو شبكات التهريب والاتجار ما يستدعي وضع سياسات أمنية متكاملة لضمان فعالية مكافحة هذه الجرائم والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني

الانعكاسات القانونية والاجتماعية لجرائم المخدرات

يُعدّ الأمن بمختلف أبعاده من الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات واستمرار نظمها القانونية والاجتماعية إذ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحماية الفرد وصون الجماعة من مصادر الخطر والتهديد سواء أكانت مادية أم معنوية. ويكتسب مفهوم الأمن طابعًا مركبًا ومتغيرًا، نظرًا لتعدد مستوياته وتشابك أبعاده النفسية والاجتماعية والقانونية الأمر الذي جعله من أكثر المفاهيم تعقيدًا في الدراسات المعاصرة فالأمن لا يقتصر على مجرد غياب الخوف أو الخطر بل يتجسد في حالة من الطمأنينة والاستقرار التي يشعر بها الفرد داخل المجتمع ويعززها الإحساس بالحماية والضمان القانوني لحقوقه ومصالحه.

وفي هذا الإطار تُعدّ جرائم المخدرات من أخطر التهديدات التي تمس الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني على حدّ سواء لما تخلّفه من آثار عميقة تتجاوز حدود الفعل الإجرامي ذاته لتطال البنية القانونية والاجتماعية للمجتمع فهذه الجرائم لا تهدد سلامة الأفراد الجسدية والنفسية فحسب بل تسهم في زعزعة القيم الاجتماعية، وتفكك الروابط الأسرية، وتنامي معدلات الجريمة والانحراف، مما يؤدي إلى اختلال منظومة الاستقرار الاجتماعي كما أن انتشار المخدرات يفرض تحديات جسيمة على الدولة ومؤسساتها ويضع المنظومة القانونية أمام مسؤولية مضاعفة في مجال الوقاية والعقاب والحماية ومن الناحية القانونية تمثل جرائم المخدرات اعتداءً مباشرًا على النظام العام بما تستلزمه من تدخل تشريعي وتنفيذي يهدف إلى الوقاية من الجريمة قبل وقوعها والحد من آثارها عند حدوثها عبر سن القوانين الرادعة وتفعيل آليات الضبط والمساءلة[١٦] ، أما على الصعيد الاجتماعي فإن خطورة هذه الجرائم تتجلى في قدرتها على تقويض الأمن الاجتماعي وإضعاف الإحساس الجمعي بالأمان وهو ما يؤكد أن الحاجة إلى الأمن تُعد من أبرز الدوافع النفسية والاجتماعية التي تحرك السلوك الإنساني وتسهم في توجيهه وانطلاقًا مما تقدم يتناول هذا المبحث الثاني دراسة الانعكاسات المترتبة على جرائم المخدرات عبر تسليط الضوء على آثارها القانونية التي تمس النظام القانوني للدولة وآثارها الاجتماعية التي

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

تنعكس سلبًا على تماسك المجتمع واستقراره وذلك عبر مطلبين، يُعالج أولهما الانعكاسات القانونية لجرائم المخدرات، فيما يُخصص المطلب الثاني لبيان الانعكاسات الاجتماعية المترتبة على هذه الجرائم.

المطلب الأول

الانعكاسات القانونية لجرائم المخدرات

تعد جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية من أخطر الجرائم التي تمسّ النظام العام وأمن المجتمع وصحة أفراده لما تنطوي عليه من آثار قانونية واجتماعية واسعة النطاق وقد استوجب ذلك من المشرّع العراقي وضع تنظيم قانوني خاص يحدّد الأفعال المجرّمة المرتبطة بالمخدرات ويرتب عليها جزاءات قانونية تتناسب مع درجة خطورتها وبما يحقق الحماية الجنائية للمجتمع ويحدّ من تفشي هذه الظاهرة وقد تجلّت الانعكاسات القانونية لجرائم المخدرات في تبنّي سياسة جنائية تقوم على التمييز بين صور السلوك الإجرامي المختلفة من حيث طبيعة الفعل ونتائجه وآثاره الاجتماعية الأمر الذي انعكس على نوع العقوبة وآليات تحريك الدعوى الجزائية والتدابير المرافقة لها وفي هذا الإطار نظّم قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧[١٧] ، القواعد الموضوعية والإجرائية الخاصة بهذه الجرائم بما ينسجم مع التوجهات الحديثة في السياسة الجنائية التي تجمع بين الردع والعلاج. وانطلاقًا من ذلك يتناول هذا المطلب بيان أبرز الانعكاسات القانونية المترتبة على جرائم المخدرات عبر فرعين، يُعنى الفرع الأول بالآثار الجزائية المترتبة على مرتكبي هذه الجرائم فيما يُخصص الفرع الثاني لبحث الآثار القانونية الإجرائية والتدابير المرتبطة بها.

الفرع الأول

الآثار الجزائية المترتبة على مرتكبي جرائم المخدرات

تتمثل الآثار الجزائية لجرائم المخدرات في العقوبات التي قررها المشرّع لمواجهة الأفعال المجرّمة المرتبطة بتعاطي المواد المخدرة أو الاتجار بها أو ترويجها أو تصنيعها وذلك حمايةً للصحة العامة وصيانةً لأمن المجتمع من مخاطر الانحراف والجريمة المنظمة وقد اتجهت السياسة الجنائية في هذا المجال إلى اعتماد معيار خطورة الجريمة وأثرها الاجتماعي عند تحديد الجزاء الجنائي فقد شدّد المشرّع العقوبات المفروضة على الجرائم ذات الخطورة العالية ولا سيّما جرائم الاتجار والترويج والتصنيع بعدها أفعالًا تهدد الأمن الاجتماعي والنظام العام[١٨]. في حين خفّف من وطأة العقوبة في حالات تعاطي المواد المخدرة إدراكاً منه لاختلاف طبيعة هذه

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الجريمة من حيث الدوافع والآثار وعد المتعاطي في كثير من الحالات شخصًا يعاني من حالة مرضية أو اجتماعية تستوجب المعالجة ولا تقتصر الآثار الجزائية على العقوبات الأصلية السالبة للحرية أو المقيدة لها وإنما تمتد لتشمل العقوبات التبعية والتكميلية التي تمس المركز القانوني للمحكوم عليه بما يحقق وظيفة وقائية تهدف إلى الحد من خطورته الإجرامية ومنع عودته إلى ارتكاب الجريمة كما يترتب على الحكم الجزائي في جرائم المخدرات آثار قانونية واجتماعية أخرى من أبرزها الوصم الجنائي الذي يؤثر في اندماج المحكوم عليه داخل المجتمع وفي علاقاته الأسرية والمهنية وفيما يتعلق بجريمة تعاطي المخدرات فقد اتجهت السياسة الجنائية الحديثة إلى عدم الاكتفاء بالمعالجة العقابية البحتة وإنما الأخذ بنهج مزدوج يجمع بين المسؤولية الجزائية والتدابير العلاجية انسجاماً مع مفهوم العدالة الجنائية المعاصرة التي تسعى إلى تحقيق الردع والإصلاح في آنٍ واحد وعليه يتضح أن الآثار الجزائية المترتبة على جرائم المخدرات لا تنحصر في نطاق العقوبة التقليدية وإنما تمتد لتشمل منظومة متكاملة تهدف إلى حماية المصلحة العامة وضبط السلوك الإجرامي.

الفرع الثاني

الآثار القانونية الإجرائية المترتبة على جرائم المخدرات

إلى جانب الآثار الجزائية رتب التشريع العراقي جملة من الآثار القانونية الإجرائية المرتبطة بجرائم المخدرات تمثّلت في تنظيم تحريك الدعوى الجزائية وتحديد مسارها في بعض الحالات بما يعكس توجّهاً تشريعياً يوازن بين متطلبات الردع الجنائي واعتبارات الإصلاح الاجتماعي وقد تجسد هذا التنظيم بوضوح في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ فقد شدد المشرع الإجراءات المترتبة على الجرائم الجسيمة المرتبطة بالاتجار والترويج والتصنيع نظرًا لما تشكله من تهديد مباشر للأمن العام والصحة العامة في حين اعتمد تنظيمًا إجرائيًا أكثر مرونة إزاء جريمة تعاطي المواد المخدرة انطلاقًا من النظر إلى المتعاطي بوصفه شخصًا يحتاج إلى العلاج والتأهيل أكثر من حاجته إلى العقاب وفي هذا الإطار نصّ القانون على عدم إقامة الدعوى الجزائية بحق من يتقدم من تلقاء نفسه من متعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية لغرض العلاج في المؤسسات الصحية المختصة، شريطة الالتزام بالبرنامج العلاجي المقرر ويُعدّ هذا التنظيم قيداً إجرائياً استثنائياً على تحريك الدعوى الجزائية يهدف إلى تشجيع العلاج الطوعي والحد من انتشار الإدمان داخل المجتمع كما نظم التشريع إجراءات العلاج والمتابعة الصحية ومنح الجهات الطبية المختصة سلطة تقدير مدة العلاج ومدى الحاجة إلى

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الاستمرار فيه بما يضمن تحقيق الغاية العلاجية وفي المقابل رتب القانون آثاراً قانونية في حال إخلال المتعاطي بالتزاماته العلاجية من خلال إلزام الجهات المختصة بإشعار المحكمة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضمانًا لعدم إساءة استعمال هذا التنظيم الإجرائي(١٩).

ويتكامل هذا التنظيم الخاص مع القواعد العامة المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل(٢٠)، ولا سيّما ما يتعلق بالقيود المفروضة على تحريك الدعوى الجزائية، الأمر الذي يجعل الأحكام الواردة في تشريع المخدرات قيوداً قانونية استثنائية ذات طبيعة إجرائية. وبذلك تشكل هذه الآثار الإجرائية جزءاً أساسياً من الانعكاسات القانونية لجرائم المخدرات وتسهم في تحقيق التوازن بين حماية المجتمع ومراعاة الاعتبارات الإنسانية ضمن إطار منسجم مع متطلبات السياسة الجنائية المعاصرة.

المطلب الثاني

الانعكاسات الاجتماعية لجرائم المخدرات

تشكل جرائم المخدرات تهديدًا متشابكًا للفرد والأسرة والمجتمع على حد سواء حيث تمتد آثارها من المستوى النفسي والصحي للفرد إلى التفكك الأسري(٢١)، وصولًا إلى تدهور الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع وتظهر خطورة هذه الجرائم بشكل جلي عبر تأثيراتها على معدلات الجريمة الأداء الاقتصادي الصحة العامة والتماسك الاجتماعي إن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب نهجًا متكاملًا يشمل التشريع التوعية العلاج وإعادة التأهيل والدعم المجتمعي مع التركيز على الوقاية وإعادة الإدماج الاجتماعي للمتعافين.

الفرع الأول

آثار جرائم المخدرات على الفرد والأسرة

أولاً/ الآثار النفسية والصحية للفرد:-

يؤدي تعاطي المخدرات إلى مشكلات صحية ونفسية متزايدة تشمل القلق، الاكتئاب، اضطرابات النوم، وفقدان القدرة على التركيز كما يفاقم الإدمان من مخاطر الانخراط في سلوكيات خطرة مثل القيادة تحت تأثير المخدرات أو التعرض لحوادث جسيمة مما يضر بالسلامة العامة(٢٢).

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

- إنشاء برامج علاجية متنوعة تشمل العلاج السلوكي والعلاج بالأدوية لدعم المدمنين في التعافي.
- توفير خدمات الاستشارات النفسية لتعزيز القدرة على التكيف والتغلب على الاكتئاب والقلق المصاحب للإدمان.
- تشجيع الأنشطة الرياضية والثقافية كبدائل صحية للحد من الانزلاق نحو تعاطي المخدرات.

ثانياً/ الآثار الأسرية والاجتماعية المباشرة

تؤدي جرائم المخدرات إلى تفكك الأسرة وفقدان الثقة بين أفرادها مما يزيد من المشكلات النفسية والسلوكية للأطفال ويعرضهم لاحتمالية الانحراف والانخراط في الإدمان مستقبلاً.

- تقديم الدعم الأسري عبر جلسات دعم وإرشاد لتقوية الروابط الأسرية والتعامل مع التحديات المرتبطة بالإدمان.
- تنفيذ برامج توعية للأسر حول كيفية التعرف على علامات الإدمان والتدخل المبكر.
- تيسير إعادة إدماج المدمنين المتعافين داخل الأسرة والمجتمع لتقليل الوصمة الاجتماعية.

ثالثاً/ الآثار الاقتصادية على الفرد والأسرة

يشمل ذلك الإنفاق الكبير على شراء المخدرات ما يقلل القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة ويزيد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية [٢٣].

- توفير برامج دعم مهني وتأهيلي للشباب والمتعافين من الإدمان لتحسين فرص العمل والدخل.
- إنشاء مشاريع صغيرة في المجتمعات الضعيفة لدعم الاقتصاد المحلي وتقليل الدوافع الاقتصادية للإدمان.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الفرع الثاني

آثار جرائم المخدرات على المجتمع والاستقرار الاجتماعي

أولاً/ زيادة معدلات الجريمة

يؤدي انتشار تعاطي المخدرات إلى ارتفاع معدلات الجرائم المرتبطة بها بما في ذلك السرقة والاعتداءات حيث يستخدم الإدمان كعامل محفز للانخراط في النشاطات الإجرامية.

- تطبيق قوانين صارمة ضد تهريب وتجارة المخدرات وفق قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، مع عقوبات مناسبة للحد من الانحراف الإجرامي.
- تعزيز التعاون بين أجهزة الأمن والجهات القضائية لملاحقة الجرائم المرتبطة بالمخدرات بفعالية.

ثانيا/ التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية العامة[٢٤]

- التكاليف الصحية: يزداد الضغط على النظام الصحي لعلاج الأمراض المرتبطة بالمخدرات وزيادة حالات الطوارئ ما يزيد من النفقات الحكومية.
- فقدان الإنتاجية: يؤدي الإدمان إلى انخفاض الأداء الوظيفي وزيادة الغياب عن العمل.
- تأثير على الاستثمار والسياحة: تقل الثقة في المناطق المتأثرة بالمخدرات ما يحد من الاستثمار ويقلل من الجاذبية السياحية.
- تطوير سياسات وطنية لمكافحة المخدرات تشمل التعاون بين مختلف الوزارات والأجهزة مع التركيز على إعادة إدماج المتعافين في المجتمع.
- إنشاء مراكز إعادة تأهيل تقدم الدعم النفسي والاجتماعي للمتعاطين والمتعافين.
- تنظيم حملات توعية مجتمعية مستمرة لتعزيز ثقافة الوقاية والتصدي للإدمان.
- تأثير على السلامة العامة
- يتسبب تعاطي المخدرات في حوادث مرورية وحوادث مرتبطة بالصحة العامة مما يعرض المجتمع للخطر ويزيد من تكاليف التدخل الطارئ.
- تكثيف الرقابة على الأسواق والمناطق العامة للحد من انتشار المخدرات.
- تنظيم برامج تدريبية للمؤسسات العامة والشركات لتعزيز بيئة عمل آمنة وخالية من المخدرات.

ثالثا/ حلقة التفاعل بين الآثار الاجتماعية والاقتصادية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

تشكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة بيئة محفزة لزيادة تعاطي المخدرات في حين أن الإدمان نفسه يفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما يؤدي إلى حلقة مفرغة تتطلب استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد[٢٥].

- دعم المجتمع المحلي عبر إنشاء منظمات غير حكومية متخصصة بالتوعية ومكافحة المخدرات.
- تشجيع المبادرات المجتمعية لتنمية البدائل الاقتصادية للشباب والفئات الأكثر ضعفًا.
- تعزيز التعاون الدولي للاستفادة من الخبرات والممارسات العالمية في مواجهة المخدرات.

الخاتمة

يتضح عبر هذا البحث أن جرائم المخدرات في العراق تمثل ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتخلّف آثارًا قانونية واجتماعية خطيرة تهدد الأمن والاستقرار المجتمعي وتؤكد الدراسة أن مواجهة هذه الجرائم تتطلب سياسة شاملة تجمع بين التشريع الرادع والمعالجة الاجتماعية والوقاية المجتمعية.

أولاً/النتائج:

١. إن انتشار جرائم المخدرات في العراق يرتبط بتفاعل معقّد بين عوامل شخصية واجتماعية واقتصادية وأمنية، ولا يمكن إرجاعه إلى سبب واحد منفرد.

٢. أسهم التفكك الأسري وضعف الرقابة الأسرية وتراجع منظومة القيم الاجتماعية في زيادة معدلات تعاطي المخدرات، ولا سيما بين فئة الشباب.

٣. شكّلت الظروف الاقتصادية الصعبة والبطالة دافعًا رئيسًا لانخراط بعض الأفراد في الاتجار بالمخدرات بوصفه مصدرًا للربح السريع.

٤. أدى ضعف الرقابة الأمنية والحدودية في بعض المناطق إلى تسهيل تهريب المخدرات وانتشار شبكات الترويج المنظمة.

٥. أظهر التشريع العراقي، ولا سيما قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، توجهًا متوازنًا يجمع بين الردع الجزائي والمعالجة العلاجية إلا أن فعاليته تبقى مرتبطة بحسن التطبيق.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

ثانياً/ التوصيات:

١. للمشرع: تعزيز دور الأسرة والمؤسسات التربوية في الوقاية من جرائم المخدرات عبر سن سياسات وتشريعات تشجع على تنفيذ برامج توعوية مستمرة تستهدف فئة الشباب.

٢. لصانعي السياسات الاقتصادية: دعم المبادرات التي تسهم في تقليل البطالة والفقر باعتبارها من أبرز العوامل المؤدية لانخراط الشباب في جرائم المخدرات.

٣. للجهات الأمنية والرقابية: تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية وتعزيز التنسيق بين الجهات المختصة للحد من تهريب المواد المخدرة.

٤. لجهات تطبيق القانون: تفعيل النصوص القانونية الواردة في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، مع ضمان تطبيقها الصارم والعادل على المخالفين.

٥. لوزارة الصحة والمؤسسات العلاجية: توسيع إنشاء مراكز علاج وتأهيل المدمنين وتوفير برامج علاجية ونفسية متكاملة لإعادة إدماجهم في المجتمع.

٦. لوسائل الإعلام والمجتمع المدني: إطلاق حملات إعلامية ومجتمعية منظمة لرفع الوعي بمخاطر المخدرات وآثارها القانونية والاجتماعية بما يسهم في بناء ثقافة مجتمعية رافضة لتعاطي المخدرات.

الهوامش

[١] . د سعيد كاظم جاسم البوحمد، اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة في مكافحة جرائم المخدرات، ط ١، مركز الدراسات العربية، القاهرة ،٢٠٢٤، ص٥٩.

[٢] . وصال علي محمد، المخدرات ونوعها – العوامل المسببة لها–اضرارها، مجلة لا رك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد١٠، ٢٠١٢، ص٣١٨.

[٣]. مجيد مجهول درويش، التنظيم القانوني لدور الإدارة في مكافحة المخدرات، مجلة أورك للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، كلية التربية والعلوم الإنسانية، المجلد (١١)، العدد (١)، ٢٠١٨، ص ٢٩٦.

[٤] . جعفر شاكر حسين، المواجهة الجنائية للمخدرات والمؤثرات العقلية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير (قانون عام)، كلية القانون، جامعة ميسان، ٢٠٢٠، ص ١٥، بإشراف د. محمد جبار تويه النصراوي.

[٥] . أحمد فليح حسين، .د. بانياس عدنان جلوب، عوامل وأسباب تعاطي المخدرات وآثاره الاجتماعية، (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، المجلة المحكمة لكلية التربية للبنات، الجامعة العراقية، العدد ٢٨، السنة الثانية عشرة، الجزء الرابع ، ٢٠٢٥, ص ٢٠٥.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

[٦] .ا.د. أمل داود سليم، ا.م.د. وسوزان عبد الله محمد، «أسباب تعاطي المخدرات من وجهة نظر الأسرة»، بحث مقدَّم إلى المؤتمر العلمي التحديات المعاصرة ومعالجتها برؤية علمية حديثة، وزارة الشباب والرياضة، ومؤسسة العراقة للثقافة والتنمية، والمنتدى العربي لدراسات المرأة والتدريب/اتحاد نقابات المدربين العرب، وقسم تمكين المرأة/وزارة الشباب والرياضة، بغداد، ٧ شباط ٢٠٢٤، ص ٦.

[٧] . د احمد عبد العزيز الاصفر اسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٢، ص ١٥٣.

[٨] . د احمد عبد العزيز الاصفر اسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، مصدر سابق، ص ١٤٥.

[٩] . د عبدالاله عبد الله المشرف، د. رياض علي الجوادي، المخدرات والمؤثرات العقلية اسباب التعاطي واسباب المواجهة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض ،٢٠١١، ص٩٢.

[١٠] . د فائز الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار النهضة العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٦٣.

[١١] . خوام مانع محمد، التشتت الاسري وأثرة على المجتمع الاسلامي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٣، العدد ١١، لسنة ٢٠١١، ص١٩٨

[١٢] . د. علياء شكري واخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية ،١٩٩٣،ص٣٣٥.

[١٣] . وزارة الداخلية العراقية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، تقرير الربع الأول لعام ٢٠٢٥ بشأن جرائم المخدرات، بغداد، ٢٠٢٥. رابط المنشور. https://aljeebal.com/posts/5091.

[١٤] . زينب علي حسين العبودي، تعاطي الأحداث للمخدرات وانعكاساته الاجتماعية والأمنية: دراسة ميدانية في محافظة واسط، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٢٠، ص ١٣٦.

[١٥] . جمنان الطحناوي، إدمان الشباب على المخدرات: الأسباب والآثار، بحث في ملخصات أبحاث مؤتمر الشباب الجامعيين وآفة المخدرات، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ٢٠٠٦، ص ١١.

[١٦] . حيدر فائق مهدي عوز، المخدرات وأحكامها في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة مع القانون الوضعي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٥، ص ٦٥.

[١٧] . قانون جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧.

[١٨] وليد لطيف جاسم، الاتجاهات الحديثة في مكافحة جرائم المخدرات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية، لبنان، ٢٠٢٠، ص ٢٩.

[١٩] . د. عماد فتاح اسماعيل، مكافحة تعاطي المخدرات بين العلاج والتجريم، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ،٢٠١٧، ص٤٢.

[٢٠] . قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١.

[٢١] . سامة حسن هويدي، ومرتضى قاسم حسن، المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع: دراسة قانونية واجتماعية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الخامس، العدد الخاص (٢٠٢٤): ١٠٨-١١٣.

[٢٢] . د سعيد كاظم جاسم البوحمد، اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة في مكافحة جرائم المخدرات، مصدر سابق،ص٦٥-٦٦.

[٢٣] . د. سالم محمد عبود، ظاهرة غسيل الاموال، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٧،ص٨٦ .

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

[٢٤] . د خلود سامي آل ممحون، مكافحة جرائم المخدرات في النظام الإسلامي، وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩١، ص ١٥٧.

[٢٥] . د سعيد كاظم جاسم البو حمد، مصدر سابق، ص ٦٠-٦٥.

المصادر

أولا/ الكتب:

١. د سعيد كاظم جاسم البوحمد، اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة في مكافحة جرائم المخدرات، ط ١، مركز الدراسات العربية، مصر،٢٠٢٤.

٢. د احمد عبد العزيز الاصفر اسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٢.

٣. د عبدالاله عبد الله المشرف، د. رياض علي الجوادي، المخدرات والمؤثرات العقلية اسباب التعاطي واسباب المواجهة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض ،٢٠١١.

٤. . د فائز الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار النهضة العربي ، القاهرة، ٢٠٠٢.

٥. د. علياء شكري واخرون ، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية ،١٩٩٣.

٦. د. عماد فتاح اسماعيل، مكافحة تعاطي المخدرات بين العلاج والتجريم، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ،٢٠١٧.

٧. د. سالم محمد عبود، ظاهرة غسيل الاموال، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٧.

٨. د خلود سامي آل معجون، مكافحة جرائم المخدرات في النظام الإسلامي، وتطبيقه في المملكة العربية السعودية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩١.

ثانيا/ رسائل الجامعية:

١. جعفر شاكر حسين، المواجهة الجنائية للمخدرات والمؤثرات العقلية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير (قانون عام)، كلية القانون، جامعة ميسان، ٢٠٢٠.

٢. زينب علي حسين العبودي، تعاطي الأحداث للمخدرات وانعكاساته الاجتماعية والأمنية: دراسة ميدانية في محافظة واسط، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٢٠.

٣. حيدر فائق مهدي عوز، المخدرات وأحكامها في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة مع القانون الوضعي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٥.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

٤. وليد لطيف جاسم، الاتجاهات الحديثة في مكافحة جرائم المخدرات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية، لبنان، ٢٠٢٠.

ثالثا/ البحوث والدوريات:

١. وصال علي محمد، المخدرات ونوعها – العوامل المسببة لها–اضرارها، مجلة لا رك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد١٠، ٢٠١٢.

٢. مجيد مجهول درويش، التنظيم القانوني لدور الإدارة في مكافحة المخدرات، مجلة أورك للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، كلية التربية والعلوم الإنسانية، المجلد (١١)، العدد (١)، ٢٠١٨.

٣. أحمد فليح حسين، ا.م.د. بانياس عدنان جلوب، عوامل وأسباب تعاطي المخدرات وآثاره الاجتماعية، (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، المجلة المحكمة لكلية التربية للبنات، الجامعة العراقية، العدد ٢٨، السنة الثانية عشرة، الجزء الرابع ، ٢٠٢٥.

٤. ا.د. أمل داود سليم، ا.م.د. وسوزان عبد الله محمد، «أسباب تعاطي المخدرات من وجهة نظر الأسرة»، بحث مقدَّم إلى المؤتمر العلمي التحديات المعاصرة ومعالجتها برؤية علمية حديثة، وزارة الشباب والرياضة، ومؤسسة العراقة للثقافة والتنمية، والمنتدى العربي لدراسات المرأة والتدريب/اتحاد نقابات المدربين العرب، وقسم تمكين المرأة/وزارة الشباب والرياضة، بغداد، ٧ شباط ٢٠٢٤.

٥. خوام مانع محمد، التشتت الاسري وأثرة على المجتمع الاسلامي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٣، العدد ١١، لسنة ٢٠١١.

٦. جمنان الطحناوي، إدمان الشباب على المخدرات: الأسباب والآثار، بحث في ملخصات أبحاث مؤتمر الشباب الجامعيين وآفة المخدرات، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ٢٠٠٦.

٧. سامة حسن هويدي ، ومرتضى قاسم حسن، المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع: دراسة قانونية واجتماعية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الخامس، العدد الخاص (٢٠٢٤).

رابعا/ التشريعات:

١. قانون جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧. ، المادة ٢٧، المادة ٤٠.

٢. . قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١.

خامسا/ الموقع الالكترونية :

١. موقع وزارة الداخلية العراقية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، https://aljeebal.com/posts/5091.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م